تحرك عاجل

بواعث قلق بشأن الحالة الصحية لأستاذة جامعية تحمل الجنسيتَين الكندية والإيرانية

لا تزال الحالة الصحية لهوما هودفار، أستاذة علم الإنسان البارزة التي تبلغ من العمر 65 عامًا، وتحمل الجنسيات الكندية والأيرلندية والإيرانية؛ في تدهور؛ فقد حُرمت، أثناء احتجازها داخل الحبس الانفرادي منذ 6 يونيو/حزيران، من تلقي الرعاية الطبية المتخصصة لما تعانيه من حالة عصبية، كما يُخشى أن تكون السلطات قد منعت عنها الدواء.

لا تزال الحالة الصحية لسجينة الرأي وأستاذة علم الإنسان بـ"جامعة كونكورديا" في مونتريال بكندا، **د.هوما هودفار**، التي تحمل الجنسيات الكندية والأيرلندية والإيرانية؛ آخذةً في التدهور؛ حيث كانت قد احتُجزت داخل الحبس الانفرادي في سجن إيفين بطهران، منذ اعتقالها التعسفي في 6 يونيو/حزيران. فهي تُعاني وهنًا عضليًا وبيلاً، وهو حالة مزمنة تنجم عن المناعة الذاتية، وتؤثر على الأعصاب والعضلات، وتزداد سوءًا حال الوقوع تحت ظروفٍ ضاغطة. كما لم يُسمح لأسرتها بزيارتها إلا في أغسطس/آب، وحينئذ، علموا بنقلها مؤقتًا إما إلى عيادة السجن أو أحد المستشفيات خارج السجن في 8 أغسطس/آب على وجه التقريب، وذلك لمواجهتها صعوبةً بالغة في البلع (أحد أعراض الوهن العضلي الوبيل المتقدمة). كما لم تعلم أسرتها بنوع الرعاية الطبية الذي تتلقاه، ولا بالوقت الذي أُعيدت فيه إلى زنزانتها. وسُمح لهم برؤيتها لِما يقل عن عشر دقائق وفي حضور مسؤولي الاستخبارات. مما منعها من الحديث بحرية. وقالت أسرتها إنها قد بدت مرتبكة، وكانت يداها ترتعشان بصورة واضحة، وتعسّر عليها السيّر والحديث.

وخلال استجواب د.هوما هودفار واحتجازها، مُنعت من الحصول مساعدة محام. ثم رفضت السلطات القضائية إطلاع محاميها على ملف القضية، وأخبرته شفهيًا بأنها قد اُتهمت بـ"نشر دعاية مناهضة للنظام" و"التعاون مع حكومات معادية." وفي يوليو/تموز، سمحت لها السلطات بمقابلة محاميها مرة واحدة لفترة وجيزة، ولكنها قد حُرمت من الحق في الحديث مع محاميها والتشاور معه على انفراد، حيث تمت المقابلة في حضور مسؤولي الاستخبارات. ومنذ ذلك الحين، رُفضت كل محاولة قام بها محاميها للسماح له بزيارتها، وكذلك الطلبات العديدة التي تقدم بها للإفراج عنها مقابل كفالة. وفي أغسطس/آب، أخبرت السلطات القضائية محاميها بأنه لم يعد بإمكانه أن تولي قضيتها، ومن ثَمَ، قامت أسرتها بتعيين محامٍ ثانٍ لتمثيلها، ولكن أُخبر على نحوٍ مماثل بأنه لا يمكنه مباشرة قضيتها. وإن أسرتها بصدد تعيين محامٍ ثالثٍ لها. هذا وقد أُحيلت قضيتها إلى ساحة الفرع 15 من "المحكمة الثورية بطهران" لمحاكمتها.

يُرجى الكتابة فورًا بالإنجليزية أو بالفارسية أو بالعربية أو بالفرنسية أو بالإسبانية أو بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات الإيرانية إلى الإفراج عن هوما هودفار على الفور وبدون شروط، إذ أنها سجينة رأي، مُحتجزة لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- ولحثها على ضمان أن يُسمح بتلقيها الرعاية الطبية المتخصصة والملائمة خارج السجن؛ ولتذكيرها بأن حرمانها من الرعاية الطبية يمكن أن يرقى إلى التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- ولحثها على ضمان اتصالها المنتظم بمحامٍ من اختيارها وأسرتها، من بينها الأفراد الذين يعيشون في الخارج؛ وعلى منحها الوقت والتسهيلات للاتصال بمحاميها والتشاور معه بصفة سرية؛ ولتطلب إليها السماح لها بالاتصال بمسؤولي القنصليتين الكندية والأيرلندية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى:

القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران

آية الله سيد علي خامنئي

طريقة المخاطبة: سماحة القائد الأعلى

رئيس السلطة القضائية

آية الله صادق لاريجاني

طريقة المخاطبة: صاحب السعادة

ويُرجي إرسال نسخٍ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

السيد/ حسن روحاني

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلادكم. وفي حال عدم وجود أي سفارة إيرانية ببلادكم، يُرجى إرسال الرسالة عبر البريد إلى بعثة جمهورية إيران الإسلامية الدائمة لدى الأمم المتحدة على عنوان: The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations, 622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017, USA. ويُرجى إدخال عناوين الهيئات الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني طريقة المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA 137/16، ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE13/4257/2016/en/

تحرك عاجل

بواعث قلق بشأن الحالة الصحية لأستاذة جامعية تحمل الجنسيتين الكندية والإيرانية

معلومات إضافية

نشرت "وكالة أنباء فارس" الشبه رسمية في إيران، مقالاً في 31 أغسطس/آب، يُكذب الأنباء حول تدهور الحالة الصحية لهوما هودفار؛ وقد اقتبس المقال ما قالته إحدى أقربائها في إيران: "الأنباء...كاذبة، فحالة هوما هودفار الصحية على ما يُرام، وهي ليست بالمستشفى... وليست داخل الحبس الانفرادي...بل إنها تقيم في العنبر العام." وتساور "منظمة العفو الدولية" بواعث القلق حيال أن تكون السلطات قد أكرهتها على الإدلاء بتصريحٍ كاذب في محاولة لإخماد موجة الاحتجاج على استمرار احتجازها داخل الحبس الانفرادي. وحتى الأسبوع الثالث من شهر أغسطس/آب، منع المسؤولون أسرتها ومحاميها في محاولاتهم لرؤيتها، ومن ضمن ذلك محاولات إيصال أغراضها الشخصية لها، كالملابس والدواء. ثم سُمح لاحقًا لمحامي هوما هودفار بإحضار الدواء الذي كانت قد أرسلته أسرتها لها في كندا إلى سجن إيفين، وتسلّمه مسؤولو السجن، ولكن لم يتضح ما إذا قد بدأوا في تقديمه لها.

ويُذكر أن هوما هودفار قد اشتهرت بأنشطتها الأكاديمية على مدار عقود، والتي تعلقت بحقوق المرأة والحياة الجنسية والتنمية والسياسات الانتخابية؛ وقد قامت بكتابة والمشاركة في تأليف عددٍ من الكتب، من بينها "بين الزواج والسوق: السياسات الجوهرية والنجاة في القاهرة (دراسات مقارنة في المجتمعات المسلمة) " و"السياسات الانتخابية: جعل نظام الحصص في صالح المرأة" و"الحياة الجنسية داخل السياقات الإسلامية: القيود والمقاومة." كما قد اشتركت في شبكة نسوية دولية تُدعى "نساء يعشن في ظل القوانين الإسلامية." وعملت بمختلف مشاريعها المُتعلقة بإحراز تقدمٍ نحو المساواة بين الجنسيّن وتحقيق العدل وتطبيق حقوق المرأة في السياقات الإسلامية.

وصرح المُدعي العام بطهران، في مقابلة أجرتها معه إحدى وسائل الإعلام في 24 يونيو/حزيران 2016، أن قضية هوما هودفار "الجنائية" تتصل بـ"انخراطها بمجالات تتعلق بالحركة النسوية وجرائم ضد الأمن القومي". وقبل ذلك بأيام نشرت منافذ إعلامية تخضع لسيطرة "الحرس الثوري" مقالات ادعت فيها أن الدكتورة هوما هودفار هي "الوكيل الإيراني لعملية بناء شبكة نسوية"، كما ادعت المقالات أن عملها مع شبكة "نساء يعشن في ظل القوانين الإسلامية" لتعزيز الحركة النسوية ومساواة المرأة بالرجل في البلدان الإسلامية، وكذلك لتعزيز حق المرأة في التحكم بجسدها؛ يهدف إلى "الإخلال بالنظام العام"، وإلى "الترويج لتغييرات اجتماعية– ثقافية يمكن أن تمهد الطريق، في نهاية المطاف، إلى...الإطاحة الناعمة لنظام الحكومة الإسلامية"، ويُذكر أن اعتقال هوما هودفار ونَسب تُهمٍ متعلقة بالأمن القومي إليها، قد جاء كجزء من حملة قمعية مُكثفة استهدفت المدافعات عن حقوق المرأة في إيران. وفي النصف الأول من عام

2016، صعّدت السلطات من وتيرة المضايقات، وأعمال التخويف بحق المدافعات عن حقوق المرأة، كما تعاملت، بصورة متزايدة، مع أي مبادرة جماعية تتعلق بالحركة النسوية وحقوق المرأة على باعتبارها نشاطًا إجراميًا. ومنذ يناير/كانون الثاني 2016، اسُتدعي ما يربو على عشر مدافعات عن حقوق المرأة في طهران، ليخضعن لاستجوابات طويلة ومكثفة من قِبل "الحرس الثوري"، وهُددن بالسجن بتهمٍ تتعلق بالأمن القومي. (وللمزيد من المعلومات، انظر: "إيران: موجة جديدة من القمع تستهدف المدافعات عن حقوق المرأة باعتبارهن "أعداء للدولة"،" المنشور في 10 أغسطس/آب 2016، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/08/iran-womens-rights-activists-treated-as-enemies-of-the-state-in-renewed-crackdown/)

ويذكر أن هوما هودفار قد جاءت إلى إيران في 11 فبراير/شباط 2016 لزيارة أسرتها، ولإجراء بحثٍ تاريخي أيضًا حول مشاركة المرأة في الانتخابات منذ عام 1907. وفي مساء يوم 9 مارس/آذار 2016، قبل يوم من ميعاد مغادرتها إيران، داهم منزلها ضباط من "وحدة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري،" وصادروا متعلقاتها الشخصية، التي كان من بينها ثلاثة جوازات سفر وهاتفٌ محمولٌ وجهاز حاسوب. ومنذ اليوم التالي، وحتى إلقاء القبض عليها في 6 يونيو/حزيران، كان يقوم مسؤولون من "الحرس الثوري" بالاتصال بها على هاتف منزلها وباستدعائها للاستجواب مرارًا وتكرارًا. وخلال الاستجوابات، التي لم يُسمح خلالها بحضور محامٍ معها، سُئلت حول آرائها المتعلقة بالحركة النسوية، وعملها مع شبكة ""نساء يعشن في ظل القوانين الإسلامية،" وصِلتها بالمدافعين الإيرانيين عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان. وكانت الاستجوابات طويلة ومكثفة، إذ صادرت السلطات حاسوبها وتمكنت من الوصول إلى مراسلاتها على البريد الإلكتروني على مدار أعوامٍ.

الاسم: د.هوما هودفار

الجنس: أنثى